النظام المالي العالمي محاولة لفهم أسرار التطور و محاولات التحكم

The Global Financial System, An Attempt To Understand The Secrets Of development And Attempts To Control

دحو مصطفى*
جامعــة الجـزائـــر(3)
dahou.moustafa@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2020/04/08 تاريخ القبول: 2020/07/08 تاريخ النشر: 2020/07/30

ملخص:

من خلال هذا البحث سنحاول التطرق إلى موضوع النظام المالي العالمي بإعتباره آلية من آليات عمل النظام الدولي الحديث في ظل ظاهرة العولمة، وذلك من خلال التطرق إلى المحطات التاريخية التي نعتبرها ذات أهمية فاصلة في تبلور النظام المالي على الشكل الذي هو عليه في وقتنا الحاضر، بالإضافة إلى التطرق إلى الوسائل التي من خلالها تحاول القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي، كنظام سويفت للتحويلات المالية ونظام وكالات التأمين، ودورها في السيطرة والتحكم في التفاعلات الدولية والتأثير على خيارات الدول وتطلعاتها على الساحة الدولية.

وللوصول إلى هدف الدراسة تم الإستعانة بالمنهج التاريخي قصد تتبع الأحداث والوقائع التي أدت إلى تكريس الممارسات والسلوكيات التي من خلال تطورها عبر التاريخ أسست للنظام المالي العالمي على الشكل الذي نعرفه اليوم.

الكلمات المفتاحية:
عصر النهضة، العولمة، النظام المالي، نظام سويفت للتحويلات المالية، وكالات التصنيف الإئتماني.

Abstract:

This study deals with the topic of the global financial system as one of the most important mechanisms of the modern international system, with the aim of understanding the secrets of its development and trying to control it. For that purpose, the different stages throughout history that witnessed the most important secrets of the development of this field have been examined, starting from how the principle of usury was devoted in banking, although it was a taboo in heavenly religions, then trying to find out the effect of technical and scientific discoveries throughout history in developing the financial exchange mechanisms, and finally addressing globalization and its importance in serving the

---

* المؤلف المراسل

United States perception in order to establish its hegemony within the world through the Swift system for financial transfer and the Insurance Agency System.

The study concluded that from understanding the secrets of the past, it is possible to understand the present and, consequently, have a better understanding of transnational interactions and the behavior of the various international forces active in the modern international system.

Keywords: (Between Three and five words**).**

Renaissance period, Globalization, Financial system, Swift system for financial transfer, Credit rating agencies.

مقدمة:

إن عالم اليوم تسوده رأسمالية الثورة العلمية والتكنولوجية، ويتميز بظاهرة التدويل المتنامية للإنتاج ورأس المال وإمكانية تكيف الرأسمالية وتأقلمها مع الواقع الاقتصادي، ممثلا في الركود والكساد والتضخم وإمكانية تصدير مشاكلها إلى البلدان النامية من خلال أسعار الصرف والفائدة والإستثمارات والتضخم والتجارة الخارجية وآلية الديون الخارجية وقسمة العمل الدولية الجديدة وما تعنيه من تقسيم الصناعات إلى صناعات حيوية وغير حيوية، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة أزمات وتحديات أمام الدولة ككيان مستقل على الساحة الدولية.

في ظل الأزمات المالية أو في حالة صعود أو هبوط أسعار النفط، تتهافت الدول على برامج الإصلاح من أجل الحفاظ على نموها الإقتصادي، ولأجل ذلك تسعى جاهدة من أجل تعزيز وارداتها وإحتياطها من العملة الصعبة، من خلال اللجوء إلى جلب الإستثمارت الأجنبية المباشرة وتوفير بيئة إستثمارية جاذبة للشركات الأجنبية. كما قد تتّجه إلى الإقتراض من المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي بدوره يعمل على فرض رؤيته لخروج الدول من الأزمات المالية والإقتصادية، والتي غالبا ما تتمثل في سياسة الخصخصة وتحرير الإقتصاد عبر تقليص القطاع العام لصالح القطاع الخاص، وتخفيض النفقات الحكومية وإلغاء الدعم، أي إتباع سياسة التقشف وتحرير الاقتصاد، الأمر الذي أدى وفقا للتجارب السابقة إلى زيادة معدّلات الفقر والبطالة والإضطرابات الإجتماعية.

مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية إنعقد المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة في بريتون وودز عام 1944م في الولايات المتحدة الأمريكية ونتج عنه إتفاقية بريتون وودز، التي نصّت على إنشاء البنك الدولي لتشجيع الإستثمار والتنمية على المدى الطويل، وصندوق النقد الدولي لضمان إستقرار النظام النقدي والمالي

الدولي في المدى القريب، وتتقاسم أمريكا وأروبا الغربية السيطرة عليهما فقد جرى العرف أن يكون رئيس البنك الدولي أمريكيا بينما يكون رئيس صندوق النقد الدولي من أروبا الغربية هذا من جهة ومن جهة أخرى ترتبط القوة التصويتية للدولة بحصتها في الصندوق وهو ما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية من الهيمنة عليه بإعتبارها تهيمن على الحصة الأكبر بحوالي 17% من الأصوات. فهي بذلك الدولة الوحيدة في العالم التي تملك حق الفيتو ضد القرارات المهمة في الصندوق لأن مثل تلك القرارات تتطلّب موافقة 85% من حصص الأعضاء، وبالإجمال تسيطر الدول الصناعية على 60% من أصوات الصندوق بينما تملك الدول النامية والأكثر عددا 40% فقط من أصوات الصندوق ما يمنعها من إجراء أي تغيير في سياسات الصندوق التي يتم إتخاذها بالأغلبية (أحمد، 2018). ولهذا فإن أهمية الدراسة تتمثل في محاولة فهم الآليات التي تتحكم في النظام المالي العالمي إنطلاقا من تفكيك الأحداث وفهم السياق التارخي لنشأتها.

إن ما سبق الحديث عنه يمثل محاولة لفهم واقع العولمة المبني على ضمان حرية التدفقات العبر-قومية بما تعنيه الإتجاه المتزايد نحو تدويل السلع والأفكار ورؤوس الأموال على مستوى العالم، الأمر الذي يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن القول أن النظام المالي ساهم عبر التاريخ في تبلور ظاهرة العولمة؟ و إلى أي مدى أصبح النظام المالي العالمي فاعلا مهما لجهة السعي إلى السيطرة في النظام الدولي؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تعمل على تفكيك التساؤل المركزي، وتساعد على إعطاء الصورة المتكاملة التي تساهم في الإجابة عليه، وتتمثل فيما يلي:

- فيما تتمثل أهداف العولمة وماهي أهم مظاهرها؟
- ماهي الجذور التاريخية للنظام المالي، وإلى أي مدى ساهم هذا الأخير في ظهور نظام العولمة عبر التاريخ؟
- فيما تتمثل الآليات المالية التي تعتمدها الدول الكبرى للسيطرة على العالم من خلال العولمة؟

نقترح **كفرضيات لهذه الدراسة** نقترح ما يلي:

الفرضية الأولى: لقد شكلت مرحلة عصر النهضة الإنطلاقة الحقيقية لتشكل ركائز النظام المالي العالمي الحديث، والدول التي كان لها السبق في التحكم وفهم آليات المبادلات المالية، لها القدرة اليوم على السيطرة على النظام العالمي.

الفرضية الثانية: السيطرة على النظام العالمي تتطلب السيطرة على النظام المالي، ولتحديد القوى التي تتحكم في هذا الأخير وجب تتبع المال عبر التاريخ،

وهو ما يعني الرجوع إلى عصر النهضة للإجابة عن لماذا وكيف أصبحت دول بعينها دول عظمى في عالم اليوم.

للإجابة على هذه الإشكالية تم **تقسيم الدراسة** إلى ثلاثة محاور كما يلي:

أولا: تبلور الحاجة إلى تنظيم التفاعلات المالية خلال عصر النهضة.
ثانيا: ماهية العولمة وأهم مظاهرها.

ثالثا: آليات التحكم والسيطرة في النظام المالي العالمي الحديث.

أولا: تبلور الحاجة إلى تنظيم التفاعلات المالية خلال عصر النهضة

تمتد الفترة التي تعرف بعصر النهضة الأروبي أو مجتمع النهضة الأروبي لمدة تقارب من الثلاثة (03) قرون، فهي تبدأ من القرن (14) الرابع عشر وتنتهي في القرن (17) السابع عشر أي حتى ظهور العصر الحديث (هاشم، 2005) ولقد شهدت هذه الفترة تحولات جذرية عميقة في المجتمع الأروبي، اعتبرت نتائجها بمثابة القطيعة مع فترة العصور الوسطى، حيث أن النظام الإقطاعي لم يعد قادرا على مسايرة حركة التاريخ خصوصا بعد ظهور الثورات الإنجليزية، الفرنسية، الأمريكية، وهو ما أدى إلى الإطاحة به وإنهيار الطبقة التي حكمت بإسمه ومن خلاله (هاشم، 2005). وكان مهد إنطلاق عصر النهضة من إيطاليا التي تميّزت بإزدهار مدنها المتنافسة فيما بينها ثقافيا وتجاريا وإشتهرت بتشجيع العلماء، وما ساعدها في ذلك هو كونها موطن الحضارة الرومانية، بالإضافة إلى احتراف مدنها مهنة التجارة (سليمان نوار و محمود محمد، 1999).

لقد شكل عصر النهضة مرحلة إنتقالية من العصور الوسطى إلى عصر الحداثة، نظرا للتأثير الكبير الذي أحدثه في أروبا وما نتج عنه من تطور في كافة مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والدينية والأدبية والفنية والفلسفية وحتى المعمارية، وأدى هذا التطور إلى الثورة العلمية على يد كل من غاليليو وديكارت والتي دمرت صورة الكون الموروثة عن القرون الوسطى وحلّت محلها الصورة العلمية التي تفسر جميع الظواهر سواء في مجال العلوم الإنسانية أو الطبيعية عن طريق الفيزياء الرياضية (هاشم، 2005).

إن التحول من العصور الوسطى الفقيرة المنغلقة على نفسها والإنتقال إلى عصر النهضة تم نتيجة عدّة تحولات متزامنة جرت على أرض الواقع منها ما يلي:

1- انتشار الطباعة، حيث شكل انتشار صناعة الورق وبعده إختراع آلة الطباعة في ألمانيا تحولا هاما لجهة التأسيس لعصر تحكمه فلسفة جديدة، فبحلول عام 1480م تم تأسيس المطابع في كل من ألمانيا، فرنسا، هولندا، إنجلترا، إسبانيا

الأمر الذي مكن من طبع ما يزيد عن 06 ملايين كتاب في حين أن عدد سكان أروبا آنذاك لم يتجاوز 80 مليون نسمة وهو الأمر الذي يدل على درجة الوعي والحركية الثقافية التي عاشتها أروبا في تلك الفترة (بروتون, جيري، 2014).

لقد مكنت الطباعة من إنتشار المعرفة والتخلي تدريجيا عن اللغة اللاتينية واليونانية لصالح اللغات العامية الأروبية كالألمانية والفرنسية، الإيطالية، الإسبانية، الإنجليزية والتي ساهمت مع مرور الوقت في تعزيز إنتماء الأفراد إلى الأمة الواحدة بدلا من الدين أو الحاكم لصالح مجتمعات قومية جديدة وإفساح المجال أمام ظهور الدول بالإضافة إلى المساهمة في تآكل السلطة الدينية للكنيسة الكاثوليكية (بروتون, جيري;، 2014)، وتعزيز قوة حركة الإصلاح الديني.

2- شكلت التجارة بدورها عاملا غاية في الأهمية نظرا لجملة التطورات التي كانت سببا مباشرا ومحفزا عليها، فالزيادة في عدد السكان ونقص الموارد أظهر الحاجة إلى البحث عن البدائل المتمثلة في الآليات والكيفيات المبتكرة للحفاظ على النمو الإقتصادي التجاري الذي شهدته في تلك الفترة.

3- شكلت الإكتشافات البحرية والجغرافية التي أدت إلى ظهور سياسة توسعية عند ملوك الهابسبورغ وتشكل إمبراطوريتين إستعماريتين هما الإمبراطورية البرتغالية والإمبراطورية الإسبانية التي منحها إكتشاف المكسيك (1519-1521) والبيرو (1531-1533) ثروة هائلة (هاشم، 2005)، وما ساهم في تلك الإكتشافات بفاعلية هو ظهور المراكب الشراعية الكبيرة بطاقات حمولة كبيرة لتحل محل القوارب والسفن الصغيرة مع نهاية القرن (15) الخامس عشر، الأمر الذي دفع إلى زيادة حجم التبادلات وسرعة توزيع البظائع عبر كامل موانئ أروبا (بروتون, جيري، 2014).

4- إكتشاف طريق الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح عام 1498م كطريق إجتنابية تجنب الأروبيين دفع الضرائب على الطريق البرية المفروضة من قبل الإمبراطورية العثمانية بعد سيطرتها على القسطنطينية عام 1453م على إعتبار أن هذه الأخيرة كانت عاصمة بزنطة (بروتون, جيري، 2014).

5- ركوب الروح الصليبية للعصور الوسطى للحركة التاريخية عبر سعيها عن طريق مواكبة الإستكشافات، تحويل الكفار الذين يعيشون خارج أروبا والذين لا يدينون بالمسحية إلى الدين المسيحي بهدف نشر المسيحية (هاشم، 2005).

أما فيما يتعلق بتطور النظام المالي في عصر النهضة، فيمكن القول أن عصر النهضة أسس للعالم الحديث والمعاصر في عدّة مجالات، ولعل أهمها المجال العلمي الذي ولّد التكنولوجيا بالإضافة إلى المجال المالي. هذا الأخير الذي كان تحت سيطرة الكنيسة التي كانت تحرّم الرّبا، والذي يعرّف بأنه عبارة عن تقاضي فائدة على القرض.

إن كثافة المبادلات التجارية دفعت بإتجاه ظهور طبقة جديدة من التجار والمصرفيين والصناعيين وأصحاب السفن تمثلت في الطبقة البرجوازية والتي تزايد نفوذها وتأثيرها في المجتمعات، كما عملت هذه الأخيرة على تطوير أساليب إتمام الصفقات التجارية في عصر النهضة نتيجة لزيادة المبيعات وإرتباط أكثر من شخصين في صفقة تجارية واحدة الأمر الذي أدى إلى ظهور الكمبيالة أو الصك (بروتون, جيري، 2014)، والتي تعتبر واحدة من أهم الإبتكارات في مجال السياسة المالية.

لقد ساهمت السياسة المالية الجديدة والتحالفات بين أصحاب المال في تراكم ثروات هائلة عند التجار المصرفيين، الأمر الذي مهّد أيضا إلى ظهور الأسر أو العائلات الغنية المهيمنة على الساحة السياسية والفنية، وهو الأمر الذي تجسد في فلورنسا طوال القرن (15) الخامس عشر مع عائلة "ميدتشي" التي كانت قد أسست "مصرف ميدتشي" عام 1379م. ففي هذه المرحلة أصبح المال ضروريا ويعتبر من الركائز التي تحفظ كيان الدولة (بروتون, جيري، 2014).

لقد كانت النقود المستخدمة بشكل أساسي في القرنين 15م و 16م هي الذهب، وبسبب صعوبة نقل كميات كبيرة من الذهب خوفا من السرقة، بدأ الناس يضعون الذهب لدى الصاغة من أجل حمايته من السرقة، وفي مقابل ذلك يقوم الصائغ بإعطاء إيصال مقابل الذهب الذي تم إيداعه عنده، ونتيجة علم الناس أنه بإستطاعتهم إستبدال تلك الإيصالات بالذهب متى يشاؤون نشأت الثقة في تلك الأصول وزاد القبول على إستعمالها (دحمان، 2018).

في البداية كانت التغطية كاملة للودائع، أي أن كل الموجودات لدي الصائغ من ذهب وفضة مساوية لقيمة الودائع، فالصائغ كان يحتفظ بالودائع بنسبة 100% ، فجميع الإيصالات التي يصدرها الصاغة مغطاة بالذهب بنسبة 100% وكان عمل الصياغ في تلك الفترة يقتصر فقط على حفظ الذهب مقابل أجر يتقاضاه مقابل توفير الحماية (دحمان، 2018).

وبعد فترة أصبح لدى الصاغة كميات كبيرة مكدسة من الذهب، ونتيجة أن الناس لن يقوموا بسحب جميع ودائعهم من الذهب في الوقت نفسه، ظهرت إمكانية إقراض جزء منها ليستردوه بعد فترة مع فوائد، وبذلك ظهر ما يعرف بالتغطية الجزئية، وتعني عدم الحاجة إلى الإحتفاظ بكل الذهب بل يحتفظون بنسبة مثلا 60% لتلبية طلبات السحب اليومية ويقوموم بإقراض 40% المتبقية مقابل فوائد ليزيدوا من دخلهم بدل أن يبقى الذهب مكدسا دون فائدة.

وفي هذه المرحلة تحولت أماكن عمل الصاغة من أماكن لإيداع الذهب إلى مؤسسات شبيهة بالبنوك الحالية، وطالما شعر الناس بالثقة والأمان لن يقوموا بالتهافت على سحب جميع ودائعهم وهو ما يجعل الصائغ مرتاح، و يمكنه من جني كميات كبيرة من الأرباح، أما في حال زوال تلك الثقة لدى الناس فإنهم

سيقومون بسحب جميع ودائعهم من الذهب و التي لا يحتفظ بها الصائغ كلها، وهنا سيضطر إلى إعلان إفلاسه مع ظهور مشكلة أخرى يواجهها الصائغ، تتمثل في إحتمال عدم قدرة الشخص الذي قام بإقراضه بسداد الدين الذي عليه في الوقت المحدد أو عدم القدرة على السداد إطلاقا (دحمان، 2018).

إن كثافة المبادلات التجارية عملت على إيجاد ثغرات لتحقيق أقصى قدر من الربح المالي بالنسبة للتجار المصرفيون الذين إستطاعوا في نهاية المطاف تمويه تقاضي الفائدة "الربا" عن طريق إقراض المال بإحدى العملات ثم تحصيله بعملة مختلفة عن العملة التي تمت بها عملية الإقراض، الأمر الذي أفضى إلى إبتكار تطور آخر في المجال المالي وهو وضع سعر صرف يسمح للتاجر المصرفي بتحقيق ربح من خلال نسبة مئوية من المبلغ الأصلي، وبهذا يحتفظ المصرفي بأموال بعض التجار الآخرين من قبول كمبيالات التجار الذين يودعون المال لديه على إعتبار أن تلك الكمبيالات شكل من أشكال النقود في حد ذاتها.

ومن جهة أخرى إهتدى التجار إلى حيلة أخرى لتمويه تقاضي الربا، تمثلت في توظيف التجار اليهود للتعامل مع معاملات القروض والقيام بدور الوساطة التجارية بين أتباع الديانة الإسلامية والمسيحية اللتين تحرّمان "الربا"، وذلك لسبب بسيط هو أن اليهود لم يكن لديهم أي حظر ديني رسمي ضد الربا، و بذلك أصبح يقتضي عمل التاجر اليهودي بإقراض المال وتحصيل الربا لصالح التجار من أتباع الديانة المسيحية. ومن هنا نشأت نزعة اليهود نحو التمويل الدولي (بروتون, جيري، 2014).

يمكن القول بأن حقبة عصر النهضة شهدت تغيرات جذرية وجوهرية في الحياة الأروبية أسست للقطيعة مع تاريخ إمتدّ لمدة 1000 عام من سيطرة الكنيسة على الحياة بمختلف إتجاهاتها، ولعلّ أهم مقومات عصر النهضة الأروبية التي هي أسس الحضارة الغربية الحديثة تتمثل فيما يلي (عوض، 1987):

- تبلور اللغات والآداب القومية الحديثة في أروبا،
- تبلور حركات الإستقلال القومي والوحدة القومية فيها،
- تبلور الكنائس القومية وإنسلاخها من الكنيسة الجامعة الكاثوليكية وتقلص سلطة الخلافة البابوية وما تبع ذلك من سيادة الدولة على الدين بدلا من سيادة الدين على الدولة،
- تبلور فكرة الحق الطبيعي وحلولها محل فكرة الحق الإلهي، أي حلول القانون الوضعي وحقوق الإنسان محل القانون السماوي،
- إنهيار النظام الإقطاعي نتيجة لحركات الوحدة القومية وظهور الملكية المطلقة ثم الملكية المقيدة ثم الديمقراطيات الحديثة،

- حركات الإصلاح الديني بإعادة فتح باب الإجتهاد في الدين على أساس إحلال العقل محل النقل، وإلغاء إحتكار الفقهاء والكهنة كمفسّرين للوحي وإلغاء دور الأولياء كوسطاء بين الناس والله،
- الإيمان بأن للإنسان قيمة في ذاته، وأن الإنسان سيّد مصيره وأن لحياة الإنسان وعلومه وفلسفته ومساعيه قيمة في ذاتها لا تغني عنها علوم الدين، وأن الحياة ليست مجرد معبر للآخرة واضمحلال الأديرة وتحولها إلى جامعات،
- إحياء التراث الوثني اليوناني و الروماني السابق على المسيحية بوصفه جزءا لا يتجزأ من تراث الإنسانية و إزهار الإبداع الفكري والأدبي نتيجة لذلك،
- حلول الطباعة محل النسخ اليدوي منذ إختراع (1394-1468) المطبعة بعد أن نقل الأروبيين عن الصينيين صناعة الورق،

- اكتشاف أمريكا عام 1492 وغيرها من بقاع العالم المجهولة وبداية عصر الحركة الاستعمارية.

ثانيا: ماهية العولمـة وأهم مظاهرها

تعتبر مسألة التبعية المتبادلة، على إعتبار أن التبعية المتبادلة تؤثر على السياسة الدولية وعلى عمل الحكومات، من أكبر التحولات التي تشهدها المنظومة الدولية، فالإتصالات عن بعد والرحلات الجوية قد أوجدت قرية عالمية في ظل مساهمة كثافة العمليات الإقتصادية وقيام عدد كبير من الفاعلين الدوليين الجدد من غير الدول في تخطي الحدود (لاندو، 2008) ، الأمر الذي يعدّ من صميم ظاهرة العولمة التي تمثل نوعا من التداخل والترابط الكثيف في العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية بين مختلف دول العالم، ويتفق العديد من الباحثين على وصف العولمة بأنها مسار وديناميكية كوكبية، تاريخية تحديثية (حجاج قاسم، 2010)، ويرتبط تطورها أساسا بتطور تكنولوجيا الإتصال والمعلومات الأمر الذي جعلها تعتبر مرحلة متقدمة من مراحل تطور الحضارة الرأسمالية التي تحكم العالم وتحاول تعميم قيمها ومؤسساتها في مجتمعات العالم كافة. وبذلك كانت المهمة الأولى للعولمة هي تدويل الإقتصاد وتدويل رأس المال وقوة العمل والإنتاج، وأيضا تدويل أنماط الإستهلاك وتدويل الثقافة، وفي هذا السياق يمكن القول أن العولمة تهدف إلى (فؤاد عبيد، 2018):

1-على المستوى الاقتصادي، تهدف إلى تكريس سيادة النظام الرأسمالي وإندماج الأسواق والبورصات وتفعيل هيمنة التكتلات الإقتصادية العالمية.

2-على المستوى الثقافي، تهدف إلى تكريس سيادة ثقافة العالم المتقدم ونشر المنظومة القيمية والثقافة الرأسمالية من أجل التخلص من الخصوصيات الحضارية المحلية للوصول إلى نمط ثقافي وإستهلاكي واحد يحقق إمكانية إنشاء حكومة عالمية، فالعولمة تتبني محو الخصوصيات الثقافية والفكرية والإيديولوجيات لكل البلاد التي تقع على هامش العولمة أي دول العالم الثالث.

3-على المستوى التكنولوجي، تهدف إلى خلق منظومة تقنية كبرى في مجال النقل والإنتاج والمواصلات ودمج دول العالم فيها.

وفي السياق التراكمي لمسألة التبعية المتبادلة وتعزيزها لظاهرة العولمة، تعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001م من أبرز المحطات التارخية لجهة مساهمتها بقدر كبير في تعزيز أهداف العولمة وتبلور النظام الدولي الجديد عبر تقبل الدول الكبرى للقيادة والهيمنة الدولية والإيمان بفكرة الخطر المشترك الذي يتمثل في " الإرهاب " كفكرة جامعة يتوحد الغرب الرأسمالي المكون أساسا من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والإتحاد الأروبي، حيث أصبحت هذه الفكرة تمثل الأساس في تعامل الغرب الرأسمالي مع الآخر فيما يتعلق بالجوانب السياسية عبر التركيز على المجتمع المدني والديمقراطية، وفي الجوانب الثقافية عبر أفكار صراع الحضارات وحوار الأديان، وفي الجوانب الإقتصادية يتم التفاعل عبر العولمة ومؤسساتها، الأمر الذي أدى إلى تخفيض قدرة الدولة عمليا على ممارسة سيادتها في ظل إلتزام النظام الدولي بمحاربة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان ونشر قيم الديمقراطية والإحتفاظ بحق التدخل في شؤون الدول تحت مسمى حق التدخل الإنساني أو حماية حقوق الأقليات، وتبرير تبني إستراتيجية الحرب الإستباقية بالتوازي مع تنامي القانون الدولي وتطور المنظمات الدولية ونزوع الدول إلى التكامل الإقتصادي العالمي (غسان و الطراح، 2002) ، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل لعل أهمها ما يلي (أبو عامود):

- أن رفاهية المواطن لم تعد تعتمد أساسا على أفعال حكومته بقدر ما تعتمد على قرارات يتم التوصل إليها خارج حدود دولته.

- عدم خضوع إقليم الدولة خضوعا كاملا ومطلقا لسيادة الدولة وسلطتها كما كان الأمر من قبل، نتيجة إمتداد إرتباطات ومصالح السكان إلى خارج نطاق إقليم الدولة، على عكس ما كانت عليه محصورة في نطاقه.

- إستناد السلطة السياسية في ممارسة القوة إلى مفهوم السيادة. هذا المفهوم دخلت عليه عدة تغييرات في ظل العولمة وآلياتها ومؤسساتها، فلم تعد السلطة السياسية مطلقة اليد في ممارسة بعض مظاهر السيادة التقليدية من فرض الضرائب وتحديد سعر الضريبة الجمركية، كما لم تعد مطلقة اليد في إستخدام العنف والقوة القهرية في مواجهة مواطنيها.

يمكن القول أن العولمة تقودها قوة وإنتشار الشركات العالمية المتعددة الجنسيات مثل: مايكروسوفت، وبوينغ وماكدونالد دوغلاس، و السي.أن.أن، إضافة إلى شبكة الإنترنت ذات المنشأ الأمريكي (حجاج قاسم، 2010)، وكما تعتبر العولمة الحكومات السياسية والسوق من اللاعبين السياسيين، فإنها كذلك تركز على تضافر جهود وقوى المنظمات غير الحكومية عبر الدول المختلفة والتي من خلالها يتم تشكيل المجتمع المدني العالمي، وهو ما يعني رأي عالمي

موحد يعزز الإتجاه نحو مواطنة عالمية عبر طرح المواضيع الإنسانية وإثارتها عالميا بالوسائط الإعلامية والإلكترونية (غسان و الطراح، 2002).

إذا فالعولمة هي أبرز التدفقات العبر القومية التي يعرفها النظام الدولي الراهن بما تعنيه الإتجاه المتزايد نحو تدويل السلع والأفكار ورؤوس الأموال على مستوى العالم، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في دور الدولة وإنحسار نفوذها وتخليها عن مكانتها شيئا فشيئا لصالح مؤسسات أخرى تتعاظم قوتها يوما بعد يوم، وعلى هذا النحو يشهد العالم عهدا جديدا من السيطرة، فلم يحدث مطلقا من قبل أن كان سادة العالم قليلي العدد إلى هذا الحد ولا أقوياء إلى هذا الحد، وكل ذلك حدث نتيجة التركيز المتسارع والكبير للثروة والنفوذ في أيديهم خلال العشرين سنة الأخيرة.

ففي حين كانت القوى الفاعلة الرئيسية في مرحلة السيطرة الإستعمارية تتمثل في الدول، فإن مشروعات وتكتلات، ومجموعات صناعية، وممولين من القطاع الخاص هي التي تملك في هذه المرحلة مشاريع السيطرة على العالم، وتوجد هذه المجموعات بصورة أساسية في ثالوث الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأروبي واليابان، وتقع مقار أغلبها في الولايات المتحدة الأمريكية.

والعولمة لا تهدف في جوهرها إلى فتح البلدان بقدر ما تهدف إلى فتح الأسواق، كما لا يتمثل الشغل الشاغل لهذه السلطة الحديثة في السيطرة على الأقاليم كما كان الحال في فترات الإستعمار الكولونيالي بل يتمثل في السيطرة على الثروات (رامونيه، حروب القرن الحادي والعشرين مخاوف وأخطار جديدة، 2006)، والعمل على إستغلال التطور الذي شهده ميدان الإتصالات وملحقاته، بالإضافة إلى ترسيخ وتعميق مظاهرها سواءا أكانت مظاهر إقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو تكنولوجية.

أما من الناحية الأمنية، فإن عصر المعلومات وما يشهده من تغيرات وتطورات تعمل في إتجاه تكريس ظاهرة العولمة قد يعزّز قوة الأطراف غير الحكومية الساعية لإيجاد طرق جديدة للتجمع ومقاتلة الدول القومية، فالجماعات الإرهابية تعمل وتنشط بالفعل تعليميا وتدريبيا وتجنيدا من خلال العالم الإفتراضي الذي توفره الإنترنت، وهو ما يزيد من قدرات هذه الأطراف الغير الحكومية و يمهّد لعالم من حرب المعلومات (هورويتش، 2014). وهو ما سيوّجه العالم نحو تبني حروب الجيل الرابع التي تعتمد على التقدم التكنولوجي وإستخدام الأساليب العلمية والتقنية والنفسية والإعلامية، ما يجعلها تركز على إستهداف عقل المجتمع والثوابت الوطنية للدولة المستهدفة والقيم الروحية والأخلاق العامة وإحتقار الهوية الوطنية وتدعم الولاء قبل كل شيئ للأنانية والمصلحة الشخصية البحتة المغلفة بشعارات القيم الإنسانية العامة والسعي نحو مقولة الحضارة العالمية (البنى، 2018).

في السياق التاريخي تم ذكر نظرية العولمة لأول مرة في عام 1817م عندما قدم المصرفي البريطاني ديفيد ريكاردو مفهوم الميزة النسبية للمنتجات لدى مختلف الدول، وأضاف الخبراء في المجال الإقتصادي بعد ذلك لأفكاره المزيد من التفاصيل التي مفادها أن تدفقات التجارة العالمية يتم تحديدها عبر التزود باليد العاملة ورأس المال والموارد الطبيعة. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت البنى التحتية الإقتصادية مخرّبة في كل من أروبا واليابان، الأمر الذي رفع من القدرة التنافسية لكل صناعة أمريكية أمام نظيرتها الموجودة في بقية العالم.

في ظل هذا السياق أصبحت الصناعة الأمريكية لا تحتاج إلى مساعدة الحكومة وحمايتها ومرافقتها، بل على العكس من ذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة ماسة إلى بقية العالم من أجل تصدير فائض إنتاجها عبر تأمين أسواق مفتوحة لصادراتها وإستثماراتها. وهذا الأمر كرّس حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تستفيد من السياسات التي تهدف إلى تعزيز العولمة. ولمدة 30 عاما إستفادت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير من الإنتعاش العالمي وشاركت بفعالية في الأسواق الخارجية، وتقدمت سلسلة المفاوضات الدولية التي طالبت بتخفيض كبير للرسوم الجمركية والحواجز أمام التجارة ،كما عملت على إقامة إتفاقيات تجارة حرّة نتج عنها منظمة التجارة العالمية ونافتا وإتفاقية التجارة الحرة مع كوريا الجنوبية(Prestowitz) .

في عام 2009م و في ذروة الركود الكبير، أتفق المجتمعون في مؤتمر دافوس السنوى على أن الحلول المناسبة لفشل العولمة هو تعزيز العولمة، وفي ذات السياق دعا رئيس وزراء بريطانيا السابق جوردن براون إلى إبرام إتفاقية بريتون وودز جديدة في إشارة إلى مؤتمر بريتون وودز لعام 1944م، وفي هذا السياق فإنه وبعد 10 سنوات على أزمة 2009م المالية يبدوا أن رد فعل الدول الغنية في العالم كانت عكس ذلك فهي لا تتجه إلى الإندماج العالمي، بل على العكس تتجه نحو التفكك العالمي(Thompson) .

لقد تميّزت السنوات الأخيرة بتناقص القدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية في ظل تنامي إنتاجية بلدان أخرى بشكل أسرع من إنتاجية الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام 1971 سجلت الولايات المتحدة الأمريكية أوّل عجز تجاري لها بـــ-1.3 مليار دولار لأول مرة منذ 1888، وبلغ بعد ذلك حوالي 20 مليار دولار، بينما في وقتنا الحاضر يصل عجزها حوالي 500 مليار دولار .(Prestowitz)

في عام 2016 شارك جيمس مانيكا مدير معهد ماكينزي العالمي في إعداد تقرير تاريخي عن نمو الأرباح في الإقتصاديات المتقدمة على مدار العشرين سنة الماضية، و وجد أنه في العشر سنوات الأولى أي من 1995 إلى 2004 إرتفعت الأجور على الأقل لـــــ 98% من الأسر في جميع الاقتصادات المتقدمة تقريبا،

و في العقد الثاني أي من 2005 إلى 2014 إنهار كل شيئ، وحسب مانيكا فإن الشيئ الأكثر إثارة للإهتمام هو ركود الأجور في جميع الأسر في الإقتصادات المتقدمة تقريبا، وقد قام فريق مانيكا بإستجواب أكثر من 06 آلاف شخص في الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و فرنسا و طلبوا منهم وصف حالتهم الاقتصادية، فكانت الإجابة أن 30% إلى 40% من الإجابات في كل بلد قدّرت بأن عوائدهم المالية قد تراجعت، كما أن الذين تم إستجوابهم يميلون إلى إلقاء اللوم على التجارة الحرة والمهاجرين بسب ضعف دفع رواتبهم وتدمير ثقافتهم ، و الأمر الذي يظهره هذا الإستجواب هو إستياء واسع النطاق للعولمة، و هو ما يفسّر أن نتائج البريكست لم تكن مفاجأة للكثير من الباحثين الاقتصاديين (Thompson,)، و هو ما أثبتته دراسة أجرتها "فاينانشيال تاميز" فإن الشعور بالغضب والإحباط إتجاه الإتحاد الأروبي قوي وبشكل خاص في المناطق البريطانية، حيث ظلّت الأجور راكدة في السنوات الأخيرة، ففي الفترة من 1997 و2015 إرتفع الأجر في المملكة المتحدة من 269 جنيه إسترليني إلى 426 جنيه أسترليني في الأسبوع لكن الأسعار إرتفعت بنسبة 43% خلال نفس الفترة (Neville).

ثالثا: آليات التحكم والسيطرة في النظام المالي العالمي الحديث

لقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي الذي يشرف على تنظيم التعاون الدولي في مجال السياسة النقدية الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يعنى أساسا بتمويل التنمية في الدول الفقيرة، ومنظمة التجارة العالمية التي تسهر على تسهيل التبادل التجاري. وفي ظل سيادة النظام الرأسمالي أصبحت هذه المنظمات وسيلة للسيطرة والتحكم عن طريق تحويل المجتمع الدولي من بناء أفقي تتوزع فيه السيادة بين الدول، إلى بناء هرمي تتقلص فيه سلطة الدول لحساب المنظمات الدولية ولصالح مجموعة معينة من الدول القادرة من خلال إمكاناتها وقدراتها المتنوعة على فرض إرادتها على المجتمع الدولي من خلال هذه المنظمات الدولية (خويلدي، 2013).

لقد تم تحديث وتنظيم كامل لهذه المنظمات المالية صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة التجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الحاجة لتدعيم النظام الرأسمالي الحر الموجّه في العالم وفرض سيطرة الدول الكبرى من خلال أدوات مختلفة تكون بديلة عن الإستعمار ومناسبة للتغييرات المستجدّة على الساحة الدولية، وفي هذا السياق تعتبر المنظمات الدولية الإقتصادية الأداة الفعالة نتيجة قدرتها على توجيه الإقتصاد العالمي ونفاذ قراراتها على دول العالم كلّها (خويلدي، 2013) وعليه فإن أهم المنظمات الإقتصادية التي تتحكم في النظام الإقتصادي العالمي اليوم هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD).

- صندوق النقد الدولي (FMI).
- الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (GATT).
- منظمة التجارة العالمية (OMC).

في عصر العولمة المتزايدة تجسدت فكرة تخلي الدولة عن دورها وإطلاقها العنان لحرية قوى السوق في أسواق المال على وجه الخصوص، فالدولة تركت الأسواق المالية تعمل بمطلق حريتها، فهي لم تنشئ المؤسسات الضرورية القادرة على فرض الرقابة المطلوبة عليها، الأمر الذي جعل أسواق المال تتحول إلى ساحة تستقطب المضاربين والربح السريع. ففي ظل النموذج النيوليبرالي نشأ وتتطور إقتصاد إفتراضي يعمل بمعزل عن نشاط الإقتصاد الحقيقي نتيجة لإرتكازه على الربح السريع من خلال المضاربات في الأسواق المالية والعقارية، ما أدى إلى تراكم أموالا طائلة في أيدي المضاربين من دون أن تكون لهم أي علاقة بالعملية الإنتاجية الحقيقية (دياب).

فأسهم الشركات وقيم سندات المال لم تعد ترتبط بإنتاجية المؤسسة وأرباحها، بل بحال السوق المالية والعرض والطلب على هذه الأسهم والسندات بوصفها سلعة أساسية ومستقلة عن المؤسسة التي تصدرها والتي يمكن أن تهبط قيمتها أو تصعد نتيجة مضاربات أو إشاعات تبث من دون أساس عبر وسائل الإعلام (دياب) ، على إعتبار أن أسواق المال ترفض الغموض ولا تحب سلوك المخاطرة الذي تقوم به الدول لتحقيق أغراض غير إقتصادية (غومبرت و بيننديك، 2016).

تكمن الخطورة في الإختلال الموجود بين رأس المال المالي المتراكم من جهة وبين الإقتصاد الحقيقي المنتج للسلع الذي يخلق الثروة من جهة أخرى، وإرتفعت المخاطر نتيجة عولمة المعاملات المالية من دون ضوابط أو قيود، فالفارق بين حجم الإقتصاد المالي وحجم الإقتصاد الحقيقي إرتفع بشكل كبير لصالح حجم الإقتصاد المالي، حيث أن حجم التبادلات المالية هو 2000 تريليون دولار، فيما البنية الإنتاجية وحجم الناتج الوطني على الصعيد العالمي هو فقط 44 تريليون دولار، الأمر الذي جعل المركز الأساسي للقرار الإقتصادي ينتقل من إنتاج القيمة المضافة في القطاعات الإنتاجية إلى إعادة توزيع الأرباح التي تأتي بها المنتجات المشتقة من التوظيفات المالية (دياب) وما ساهم في ذالك بشكل كبير هو إنتشار تلك المشتقات المالية المختلفة بفعل الإبتكارات خصوصا التقنية منها، الأمر الذي أدى إلى زيادة تركيز الإقتصاد الأمريكي ومعه الإقتصاد العالمي ككل حول الأسواق المالية (دياب). كل هذا يؤسّس إلى أن قيادة الإقتصاد العالمي هي في عهدة المدراء الماليين وخبراء الأسواق الذين يتعاملون مع اقتصادا افتراضيا بعيدا عن أرض الواقع بعدما كانت في أيدي المستثمرين و أصحاب المشاريع العاملة في ميدان الإقتصاد الحقيقي.

1- آلية عمل النظام المالي وتكريسه لهيمنة الأغنياء

يتجلى النظام المالي العالمي الذي يتحكم بمقدرات العالم داخل حدود الدولة القومية في النظام المصرفي الذي يقوم على أساس رؤوس الأموال، وبموجب تراخيص من البنوك المركزية يتم بموجبه تدوير أموال الجمهور المودعة في خزائن البنوك ومنحها كقروض بنسب فائدة معتبرة، فصاحب الكتل المالية الكبيرة يستطيع أن يحصل على مزيد من الأموال بوصفه مستثمرا أو شريكا في المصارف ومن يحصل على القرض تترتب عليه نسب فائدة كبيرة تحتسب سنويا من أصل قيمة القرض ما يجعل فائدة القرض المصرفية تصل إلى مستوى قيمة أصل القرض أو أكثر، و من ثم فإن إستثمار القروض الكبيرة مرتبط بالشركات العملاقة وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة التي تحقق أعلى الأرباح (شريف).

فعلى سبيل المثال عندما يذهب أحمد إلى المصرف ليطلب قرض بـــ100 ألف دولار سيفتح له حساب في هذا البنك بقيمة 100 ألف دولار يؤخذ من وديعة شخص آخر و يقدم له، و يبدأ بعد ذلك بدفع الفوائد على على ذلك المال للبنك.

من جهة ثانية، فإن نسبة الإحتياطي الإلزامي في الولايات المتحدة الأمريكية هي 10%، ما يعني أنه في حالة وضع شخص ما سعيد على سبيل المثال 10000 آلاف دولار في المصرف، سيقتطع المصرف منه ألف دولار ليحتفظ بها عنده ويقوم بإقراض بقية المال 9000 دولار لشخص آخر هو خالد على سبيل المثال، حيث يشتري بها أحمد بضاعة تقدر ب9000 دولار ويقدمها لصاحب البضاعة والذي بدوره يضعها على شكل وديعة في بنك آخر بحساب جديد. ليقوم البنك الجديد بإقتطاع نسبة 10% ويقرض بقية المال لمقترضين آخرين وتتكرر العملية إلى أن تصبح 10 آلاف دولار الأصلية مئة ألف دولار، ما يعني أن النظام المصرفي خلق عبر هذه العملية 90 ألف دولار من خلال إقراض أموال شخص واحد هو أحمد (دحمان، 2018).

الأمر الذي يجعل الدول الفقيرة غالبا ما تخشى التبعات القانونية الناجمة عن تراكم الفوائد أمام الجهات الدائنة ما يجعلها تتجنب الحصول على القروض، و هو ما يفسّر تكريس فقر الفقراء وغنى الأغنياء في ظل النظام المالي العالمي، وهو الأمر الذي حدث مع العراق فمديونيته لمجموعة باريس التي تم إسقاطها بموجب شروط ما يسمى بالإصلاح الإقتصادي تشير الوثائق إلى أنها تضاعفت بشكل كبير من 40 مليار دولار هو مجموع أصل القرض التي حصل عليها النظام السابق إرتفعت إلى 135 مليار دولار بفعل تراكم الفوائد (شريف).

يعمل البنك الدولي أيضا من أجل فرض وتعميم إديولوجيته على العالم وتكريس قواعد النظام الإقتصادي الذي يرغب به، حيث ترتبط القروض ببرامج التكييف الهيكلي التي تفرضها الدول الكبرى على الدول النامية وما يقتضيه ذلك من التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الأمر الذي يتطلب إصلاح البنك الدولي

وضرورة النظر في نظام التصويت وعدم التسليم بهذا النظام السائد الذي يكرّس طابع عدم العدالة والمساواة (خويلدي، 2013).

بعد تأسيس البنك الدولي، إعتمد صانعوا النظام المالي العالمي الدولار الأمريكي بوصفه عملة التداول النقدي العالمي بهدف تنظيم علاقات الصرف المالي والنقدي ومنح القروض للدول الأعضاء بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي منح الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة التي غيّرت مجرى التاريخ ووضعتها في صدارة العالم، خصوصا مع تخليها عن قاعدة إرتباط الذهب بالدولار عام 1972م في ظل إدارة الرئيس نيكسون حيث كان 30 دولار =أونصة ذهب، و أصبحت بذلك تطبع النقود بدون غطاء من الذهب بعد أن تكرّس إستعمال الدولار في عموم التداولات والتعاملات العالمية في مختلف الأسواق المالية والتجارية وأسواق الطاقة (شريف).

من جهة أخرى يمارس البنك الدولي في عالمنا المعاصر سلطة واسعة جدا ويقوم بنشاط إنساني متعدّد الأشكال، فخلال العقد الأخير من القرن الماضي منح الدول النامية قروضا طويلة الأجل بمقدار يزيد على 225 مليار دولار (خويلدي، 2013) ، وغالبا ما تترافق قروضه مع فرض شروطه على الدول المقترضة بهدف خدمة تنظيم التجارة العالمية وفرض قواعد لنظام إقتصادي يخدم مصالح أعضائه، وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، بسبب إمتلاكها ما يقرب من 54% من مجموع الأصوات، وهو ما يفسّر العديد من من سياسات البنك على غرار الإمتناع عن تمويل مشروع السد العالي، بالإضافة إلى تدفق أموال البنك على دول أوروبا و أمريكا دون غيرها (خويلدي، 2013).

في ذات السياق بلغ عدد أعضاء صندوق النقد الدولي في سنة 2004م حولي 186 دولة، وتعتبر الدول المؤسسة والبالغة 93 دولة عضوا أصيلا، كما أن عملية التصويت في الأجهزة الرئيسية للصندوق تكون بمدى مساهمة كل عضو في رأس المال، ونصيب كل عضو يحدّد له قدرته على التأثير في القرارات الصادرة عن الصندوق وحدود حقه في الإقتراض منه، وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 17% من حقوق التصويت، وكون الدولار العملة الإحتياطية الدولية فالولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوزنا كبيرا و حاسما داخل صندوق النقد الدولي (خويلدي، 2013).

في ذات السياق، فإن أمريكا لازالت تعدّ أقوى دولة في العالم، و يرجع ذلك إلى إقتصادها الديناميكي وإستقرارها وكثرة حلفائها، ففي الوقت الراهن فإن إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية يمثل ما نسبته 18% من الإقتصاد العالمي بمعدل نمو يقارب 3% سنويا و بناتج إجمالي يقدّر بحوالي 18 تريليون دولار (حسين).

توفر العولمة بإعتبارها تفرض على معظم الدول بما فيها روسيا والصين وإيران الإعتماد على الأسواق المالية العالمية والموارد والمعلومات والأنظمة والشبكات المالية والأنظمة الإقتصادية العالمية وأنظمة التوزيع والبنى التحتية، توفر الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للضغط وفرض نفوذها عليهم (غومبرت و بيننديك، 2016) ، و في ذلك تعتمد بشكل رئيسي على تكامل الأنظمة المصرفية، حيث تعتمد المصارف على شبكة عالمية للإقتراض والتسليف والإستثمار وتبرئة الإعتمادات المالية، ما جعل إخفاء المال ونقله يزداد صعوبة بالنسبة للدول والشركات والمجموعات والأفراد، والحرمان من العملة الصعبة والإئتمان الدولي يؤدي إلى أزمات داخلية في الدولة نتيجة تناقص العمليات المالية والتجارة والإنتاج ما يعني إنخفاض النمو الإقتصادي (غومبرت و بيننديك، 2016).

2- نظام سويفت المالي:

في ظل التغيرات والتطورات التي إجتاحت العالم بعد الحرب العالمية الثانية والمتمثلة بالأساس في ظهور الثورة التكنولوجية المعلوماتية ،كان نتاجها ظهور أنظمة الحاسب الآلي، وأنظمة الإتصالات البالغة التطور من خلال الأقمار الصناعية وإنتشار الشبكات مثل الإنترنت التي مزجت بين أنظمة الكمبيوتر وأنظمة الاتصالات لتجعل من العالم قرية صغيرة متصلة الأطراف، لقد واكب هذا التطور إزدياد التعاملات المالية وإنتشار المؤسسات المالية (البنوك) لخدمة هذه التعاملات، الأمر الذي إستدعى الحاجة إلى ربطها في بلاد العالم المختلفة بعضها ببعض من خلال أنظمة الحاسب العاملة بها ومن هنا ظهر نظام السويفت (هلالي، 2007).

تعتبر كلمة سويفت إختصارا للجملة الإنجليزية التي تعني جمعية الإتصالات المالية العالمية بين البنوك التي بدأت عملها رسميا في 1977 ومقرها الرئيسي في بلجيكا، وتعمل هذه الجمعية على تقديم خدمات عالية المستوى لربط الإتصال وتبادل الرسائل والمعلومات المالية لأكثر من 11 ألف مؤسسة مصرفية وسوق مالي وشركات تابعة لأكثر من 200 دولة عبر العالم، يوفر نظام سويفت سرعة التحويلات المالية ووصولها إلى الجهة المستفيدة مع توفير عنصر الأمان وبتكلفة أقل بالنسبة للمؤسسات المالية. و طبقا لقوانين الجمعية فإن إشتراك أي مؤسسة مالية رهين بإشتراك الدولة التابعة لها (قناة DW الألمانية).

تدار هيئة السويفت من خلال مجلس إدارة مكون من 25 عضوا منتخبا من الأعضاء المشتركين و المالكين في نفس الوقت لهذه الهيئة، و من مزايا نظام السويفت ما يلي:

- السرعة- التوحيد (أشكال موحدة للرسائل)- انخفاض التكلفة- التأمين من حيث السرية و الأمان من خلال تشفير الرسائل- الإتاحة، حيث يقوم النظام بإتاحة

شبكة إتصالات من خلال ربط أعضاء السويفت المتمثلين في البنوك والمؤسسات المالية بشكل دائم 24سا/24سا (هلالي، 2007). كما يقدم هذا النظام خدمات إضافية تتمثل فيما يلي (هلالي، 2007):

1.2- الاسترجاع: إمكانية استرجاع أحد الأعضاء لرسالة سبق إرسالها أو إستقبالها في حدود فترة زمنية تقدر ب أربعة (04) أشهر،

2.2- التقارير: يرسل النظام تقارير و إحصائيات يومية للمساعدة في ضبط ومتابعة العمل اليومي من خلال السويفت،

3.2- مراقبة التسليم: متابعة النظام لتسليم الرسائل للمرسل إليه، و ذلك في حالات اختلاف فروق التوقيت بين المراسلين و وجود عطل ما طارئ لدى المرسل إليه.

تتصاعد توجهات كل من روسيا والصين ودول أخرى من أجل إبتكار وتبني "هندسة مالية موازية" يمكنها أن تتجاوز العمل بالنظام المالي العالمي القائم الآن، و الذي يسمح للولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي بمعرفة مصادر تحويل الأموال و أماكن تحويلها و الجهات التي ستستلمها، في هذا الإتجاه سعت وحاولت روسيا عام 2015م إنشاء منصة موازية لمنصة سويفت، فقامت بعرض فكرة تشكيل نظاما بديلا للدفع يمكن إستخدامه في الإقتصادات الصاعدة لمجموعة دول بريكس، من أجل تسهيل إنجاز تعاملات الأفراد و الشركات برغم من العقوبات الأمريكية و الحؤول دون تأثيرها، إلا أن هذه المحاولات حققت تقدما ضئيلا بسبب أن البنوك الكبرى بالإضافة إلى 11 ألف مؤسسة مالية عالمية متصلة بعضها ببعض عبر نظام سويفت لا تزال متردّدة في الإنخراط في المنظومة الجديدة (كيث و جرول).

كما تبحث روسيا ومعها الصين عن بديل آخر مبني على إستخدام "تكنولوجيا ضبط نشر حسابات العملات" مثل نظام "سلسلة الكتل الحسابية" الذي يصلح لتمرير كل أنواع الصفقات المالية، بالإضافة إلى ميزة تخفيض تكاليف الإنجاز و التشغيل، و مثال ذلك أن كل من شركة "أي بي إم" لصناعة البرمجيات وشركة "ماييرسك" العملاقة للنقل البحري تستخدم "تكنولوجيا سلسلة الكتل الحسابية" لتنظيم تدفق خدماتها و تخفيض تكاليفها في العالم بإستخدام العملات النظامية مثل الدولار واليورو والين، كما أن البنوك العالمية الكبرى تعمل الآن أيضا على إنشاء وبناء منصات مشابهة لسلسلة الكتل و منافسة لها و يمكنها تنفيذ كل أشكال و أنواع الصفقات المالية بشكل أسرع وأرخص (كيث و جرول).

تقول إليزابيث روزنبيرغ الخبيرة في قسم العقوبات التابع لوزارة الخزانة في إدارة أوباما" إن الشيء الذي يمكنه أن يحدّ من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، هو هذا التحول السريع الذي يشهده النظام المالي، حيث تبتعد

النشاطات المالية عن الإحتكام للتشريعات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي حالة استخدام منصة أخرى مختلفة من نوع سلسلة الكتل الحسابية أو غيرها، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تمتلك إلاّ قدرة ضعيفة على متابعة ما يحدث أو منعه من الأساس"، وايضا في ذات السياق يقول ريتشارد نيفو الخبير المالي الذي شارك في وضع بنود وضوابط العقوبات التي فرضتها إدارة أوباما على إيران أنه "لو أصبح هناك نظام سويفت جديد يمكنه أن يتجاوز العمل بالنظام الذي تعمل به أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على أساسه فسيشكل ذلك تحديا كبيرا، لأنه سيسهّل للكيانات المهتمة بتمويل الإرهاب وغسيل الأموال و تجنب العقوبات الاقتصادية مهماتها" (كيث و جرول).

ما دام حوالي 70% من التبادلات التجارية حول العالم تتم بعملة الدولار فإن هذا الأمر سيشكل صعوبة في التبادلات التجارية خارج الإطار الذي يرسمه النظام المالي العالمي بقيادة أمريكا، ولتجاوز ذلك صرح وزير خارجية ألمانيا هايكو ماس و دعا إلى حماية الشركات الأوروبية من العقوبات الأمريكية ضد إيران، عبر إيجاد نظام أوروبي بديل لنظام التعريف المصرفي الأمريكي "سويفت".

من خلال هذا التصريح تلتقي مصالح ألمانيا مع مصالح أغلب الدول المعادية لأمريكا والمتضررة من سلوكها، (سبوتنيك عربي) على غرار كل من روسيا و الصين اللذان يشجّعان ويساعدان دولا أخرى مثل إيران وتركيا من أجل التجارة بغير عملة الدولار (Alastair)

إن خروج إيران من نظام سويفت يعني خروج المؤسسات الإيرانية من نظام سويفت بفعل ضغط الإدارة الأمريكية بفرض عقوبات ضد البنوك الأوروبية و مدراءها الأعضاء في مجلس إدارة جمعية سويفت في حال رفضوا إخراج إيران من الجمعية، و هو ما يعني أن إيران ستفقد القدرة على تلقي الأموال من المؤسسات و الشركات الدولية عن صادراتها، وكذلك ستفقد القدرة على الدفع للمؤسسات دولية في حالة وارداتها، وهو الأمر الذي سيدفعها للعودة إلى أنظمة تحويل الأموال القديمة والبطيئة جدا، أو البحث عن أنظمة جديدة كالتعامل بالعملة الإلكترونية البيتكوين (قناة DW الألمانية).

إن قرار الولايات المتحدة الأمريكية التخلي عن الإتفاق النووي الإيراني وفرض عقوبات صارمة على الشركات التي تتاجر في النفط الإيراني إعتبارا من شهر نوفمبر 2018 يحتمل أن يؤدي إلى نتائج عكسية، فهو فتح قنوات جديدة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وإيران، والذي أسفر عن إنشاء "آلية أهداف خاصة" لتجنب العقوبات التجارية الأمريكية عبر نظام مقايضة متطور يسمح لإيران تصدير نفطها الخام إلى الدول الأوروبية، و هذا ما يعتبر ردا دوليا على سياسة الحرب المالية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية ضد

إيران. الأمر الذي يمهّد إلى العمل على تكريس مثل هذه الأفكار من قبل شركاء الولايات المتحدة الأمريكية والتي لم يسبق لها مثيل في حقبة ما بعد 1944م (إنغدال).

3- وكالات التصنيف الإئتماني:

مع نمو الشركات العاملة في قطاع السكك الحديدية بالولايات المتحدة الأمريكية و إزدياد حاجتها إلى جمع الأموال من المستثمرين من أجل تمويل مشاريعها التوسعية، ظهرت بذلك أوّل وكالة للتصنيف الإئتماني في نيويورك عام 1841 و هي "وكالة التجار"، وفي سنة 1909 أنشأ جون مودي "شركة موديز لخدمات المستثمرين"، ثم تأسست بعد ذلك كل من شركة "بورز للنشر" في 1916، وشركة ستاندارد للإحصاء في 1922، و شركة فيتش للنشر في 1924م، ومع الوقت إندمجت كل من شركتي ستاندارد وبورز في عام 1941م (الجزيرة).

توجد حاليا ثلاث وكالات كبرى للتصنيف الإئتماني تهيمن على أكثر من 90% من سوق التصنيف في العالم، و هي "موديز لخدمة المستثمرين" و"ستاندارد و بورز للنشر للخدمات المالية" و"فيتش للتصنيف الإئتماني" (الجزيرة).

يتمثل دور هذه الوكالات في تقليص تباين المعلومات بين المقترضين و المستثمرين من خلال تزويد الأسواق المالية بمعلومات عن جودة الديون التي يتم إصدارها ومخاطر عدم وفاء المدينين بإلتزاماتهم، وتسمح هذه المعلومات للمستثمرين بإتخاذ قراراتهم بشأن الإستثمار من عدمه في سندات الديون التي تصدرها الجهات الراغبة في الإقتراض (الجزيرة).

تقوم الوكالات بتصنيف الديون التجارية بالنسبة للشركات الخاصة و العمومية التي تلجأ إلى الأسواق المالية لإصدار سنداتها، والديون السيادية بالنسبة للدول أو ما دون السيادية بالنسبة للجماعات الترابية من مجالس بلدية أو جهات.

يرى بعض الإقتصاديين بأن وكالات التصنيف الإئتماني لها مسؤولية مباشرة في تفاقم أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007 و الأزمة المالية التي أعقبتها عام 2008م بسبب تضليلـــــها للمستثمرين عبر منـــــح درجات عالية (AAA) لمنتجات مالية ذات جـــــودة رديئة و نسبة مخاطر عالية و الإقبال عليها أدى إلى توزيع المزيد من تلك الرهون العقارية على أشخاص لا يتوفرون على قدرة إئتمانية جيدة، ذلك لأنه بإستطاعة البنوك أن لا تتحمل مخاطر تلك القروض طويلا و يكفيها أن تحولها إلى سندات و بيعها في الأسواق المالية للتخلص منها (الجزيرة).

كل هذا أسهم في خلق فقاعة عقارية إنفجرت في صيف عام 2007م نتيجة تكاثر عدد العاجزين عن سداد الدين، ثم تحول الأمر إلى أزمة مالية مع ظهور

حقيقة الأصول التي إشتراها المستثمرون من قبل إلى العلن وتسارعهم على بيعها أدى إلى إنهيار أسعارها في الأسواق و إفلاس العديد من المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها (الجزيرة).

كل ما سبق جعل الصين تبدي قلقها من هيمنة وكالات الصنيف الغربية على السوق العالمية للتصنيف الائتماني، و توظيفها لأغراض سياسية بعيدة عن الموضوعية المطلوبة في عملها، وعملت على دعم الوكالة الصينية التي أنشئت سنة 1994م والتي تحمل اسم "داغونغ العالمية للتصنيف الإئتماني" لأجل أن تأخذ مكانة أكبر في سوق التصنيف، وخصوصا تصنيف الديون السيادية ومنافسة مثيلاتها الغربية (البنى حازم).

خاتمة:

لقد حاولت هذه الدراسة الوقوف على تطور النظام المالي إنطلاقا من كسر حاجز تحريم الربا عن طريق التمرّد حتى على تعاليم الكنيسة في أروبا في إطار المنظور الإصلاحي و النهضوي الأوروبي، ثم إيجاد البنوك وصولا إلى إستحداث السندات المالية.

- تمثل مرحلة عصر النهضة مرحلة إنتقالية إلى العصر الحديث، نظرا للتطور الكبير الذي أحدثته في جميع مناحي الحياة وبالخصوص الجانب الاقتصادي والمالي. فتطور السياسات المالية الذي أدى إلى صعود تأثير رجال المال و الأعمال كان أساسه تحطيم المسلمات والممارسات القديمة التي فرضتها الكنيسة من قبل، الأمر الذي نتج عنه التخلص من تحريم الربا وجعلها أساس المعاملات المالية. هذا التخلص من تحريم الربا جاء عن طريق توظيف تجار يهود كوسطاء بين التجار من مختلف الديانات الأخرى التي تحرم الربا على غرار الإسلام والمسيحية بالإضافة إلى إنشاء ما يعرف بسعر صرف العملات، و هو ما أسس إلى إضعاف سلطة الكنيسة لصالح رجال المال وساهم بشكل كبير في ظهور شكل الدولة القومية. من هنا يمكن فهم السر الذي يكمن وراء سيطرة اليهود عبر التاريخ وإلى اليوم على مقاليد المال في العالم.

- تعتبر العولمة نتاج التطور الإقتصادي الذي شهده العالم منذ القرن 17م وتهدف من خلال فتح الأسواق أمام الدول الصناعية الكبرى وضمان مرافقة التطور التكنولوجي إلى إنشاء الحكومة العالمية التي تخضع إلى سيطرة رجال المال والأعمال.

- النظام المالي المصرفي يكرس تراكم الثروات لدى فئات محدودة جدا، هي في معظمها من تتحكم في التدفقات المالية العالمية. و الدول العظمى تستعمل الأليات المالية الناتجة عن مؤتمر بريتون وودز وغيرها من الأنظمة المالية

المتكاملة معها للتحكم في الدول النامية، كما تعمل على تحقيق مشروع العولمة الذي يهدف إلى إنشاء حكومة عالمية ترتكز على السوق المفتوحة وحرية حركة رؤوس الأموال.

على مر التاريخ تحاول القوى الدولية الكبرى التحكم في المال وفي طرق وآليات تنقله، الأمر الذي نلاحظه في مخرجات مؤتمر بريتون وودز المتمثلة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي اللذان يعتبران ركائز نظام العولمة ، الذي ساهمت في إيجاده وتعزيزه الولايات المتحدة الأمريكية إلى حدّ كبير بغية فرض هيمنتها ونفوذها على الساحة الدولية، خصوصا بعد تكريس ربط بيع البترول بعملة الدولار.

من كل ما سبق توصي هذه الدراسة بمزيد من البحث في الوقت الراهن حول مدى نجاح الولايات المتحدة في سعيها إلى الحفاظ على سيطرتها المالية في ظل ما وفرته العولمة من مناخ ملائم لصعود قوى دولية كبرى أصبحت تطالب مع مطلع القرن الحادي والعشرين، بضرورة الإتجاه إلى نظام دولي متعدّد الأقطاب و المناداة بضرورة إيجاد نظام مالي عالمي عادل، عبر خلق أنظمة دفع مالية لا تخضع إلى سيطرة الدول الكبرى كما هو حال النظام المالي العالمي الحالي. بالإضافة إلى ظهور عدة مبادرات تهدف إلى التخلص من هيمنة الدولار الأمريكي، على غرار إنشاء البنك الأسيوي و السعي باتجاه الدفع بالعملات المحلية بين العديد من الدول.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

1-أليس لاندو، السياسة الدولية النظرية والتطبيق، ترجمة: قاسم المقداد، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، سلسلة الترجمة 2، 2008.
2-جيري بروتون، عصر النهضة مقدمة قصيرة جدا، ترجمة: إبراهيم السيلي محروس، مراجعة: هبة نجيب مغربي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014.
3-حجاج قاسم حمو،" العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين"، ط1، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2010م.
4-عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، التاريخ الأروبي الحديث من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الأولى، دار الفكر العربي، مدينة نصر، 1999.
5-غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح،" العولمة و الدولة-الوطن والمجتمع العالمي-دراسات في التنمية والإجتماع المدني في ظل الهيمنة الإقتصادية العالمية"، بيروت: دار النهضة العربية، 2002.
6-لويس عوض، ثورة الفكر في عصر النهضة الأروبية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط1، سنة 1987.
7-مايكل هورويتس، إنتشار القوة العسكرية أسبابه ونتائجه بالنسبة إلى الساحة الدولية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، سنة 2014.
8-هاشم صلاح، مدخل إلى التنوير الأروبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005.

المقالات في المجلات العلمية والتقارير:

فؤاد البني، سورية .. والجيل الرابع للحروب، مجلة الفكر السياسي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 67، 2018.
خويلدي السعيد، أجهزة (آليات) النظام الإقتصادي الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد09، سنة 2013.
ديفيس غومبرت و هانس بيننديك، القدرة على الإرغام: مواجهة الأعداء بدون حرب، مؤسسة راند، 2016.
حسين مصطفى هلالي، ندوة الخدمات البنكية الإلكترونية الشاملة (رؤية مستقبلية)، جمهورية مصر العربية 25-29 نوفمبر 2007، نظام سويفت SWIFT ودوره في تنشيط حركة التعامل المصرفي (حالات تطبيقية).

المواقع الإلكترونية:

1-الجزيرة، وكالات التصنيف الإئتماني، موسوعة الجزيرة، تاريخ الدخول في: 2018/07/5، متوفر على الرابط: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2015/5/31/%D9%88%
2-أحمد سمير، ضحينا بالأم والجنين:كيف أدت سياسات صندوق النقد لتفاقم الأزمات الإقتصادية في العالم؟، متوفر على الرابط،https://bit.ly/2VcfOCQ
3-أمل فؤاد عبيد، "آليات العولمة ...آثارها وتجلياتها"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1782، متوفر على الرابط:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=84431 ، (2018/10/12م).
4-إينياسو رامونيه،" حروب القرن الحادي والعشرين مخاوف وأخطار جديدة"، ترجمة: خليل كلفت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،ط2، 2006، متوفر على الرابط:
www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=324853&t=4 ، (2018/11/15م)
5-حازم صبحي البني، الثابت والمتحوّل في النظام اللإقتصادي العالمي، مجلة الجيش، طرابلس، لبنان، متوفر على الرابط: www.lebarmy.gov.lb/ar/content/. (2018/11/12)

6-سبوتنيك عربي، خبير إقتصادي: إنشاء ألمانيا لنظام مصرفي بديل للأمريكي هو مناورة سياسية، تاريخ الدخول 2018/08/27 متوفر على الرابط: https://arabic.sputniknews.com/world/201808231034802056
7-فريدريك ويليام إنغدال، خطة الإتحاد الأروبي وروسيا والصين لتفادي العقوبات على النفط الإيراني، مركز كاتيخون للدراسات، متوفر على الرابط: https://rb.gy/giwesn
8-قناة DW الألمانية، ماهو نظام سويفت الذي تتعامل به أغلب بنوك العالم؟ وماهي تبعات إخراج إيران منه؟ تقرير أعدته قناة DW الأمانية، متوفر على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=ynzKdJ33fTM
9-كيث جونسون وإلياس جرول، العقوبات الأمريكية وتحدي الأنظمة المالية البديلة، تاريخ الدخول 2018/07/20، من الموقع الإلكتروني: https://www.alittihad.ae/Article/6599/2018/
10-محمد سعد أبو عامود، "الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، متوفر على الرابط: www.//digital.ahram.org.eg/articles-aspx?serial=794003&eid=2 ، (2018/09/15م)
11-محمد دياب، النيوليبرالية الإقتصادية/ البيئة المولدة للأزمة، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد 5734، متوفر على الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=382532 (2018/11/21).
م12-حمد شريف أبو ميسم، كيف يعمل النظام المالي العالمي؟ يومية الصباح الإلكترونية، تاريخ الدخول في 2017/12/10، من الموقع الإلكتروني: https://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=84182
13-محمد حسين أبو الحسن، أمريكا والصين ... في فخ ثوسيديس، مجلة الأهرام الإلكترونية، عدد 47864، متوفر على الرابط www.ahram.org.eg/NewsQ/629077.aspx (2018/10/15) .
14-ماهر دحمان، آلية عمل البنوك ..وإضاءات على تاريخها، متوفر على الرابط: https://www.arageek.com/2014/12/01/how-banks-works.html (2018/11/10)

المواقع باللغة الأجنبية:

1-Alastair Crooke, Guerre financière asymétrique et pression radicale des Etats-Unis-Qu'est ce que ca va donner ?, publier par Mondialisation.ca, du site électronique : https://mondialisation.ca/gurre-financière-asymetrique-et-pression-radicale-des-etats-unis-quest-ce-que-va-donner/5627865 (12/11/2018).

2-Clyde Prestowitz, Globalisation Dosen't Make as Much Sense as it Used To, Since its founding,America has swung from protectionism to free trade what's next ?, https://www.theatlantic.com/business/archive/2016/12/globalization-trade-history/510380/ (15/10/2018)

3-Dereck Thompson, A world without Work, The altlentic, https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2015/07/world-without-work/395294/ (15/11/2018).

4-Dereck Thompson, How Globalisation Saved the world and Damned the west, a dispatch from Davos on the verge of a nervous breakdown, https://www.theatlantic.com/ideas/archive/2019/02/new-american-populism-needed-save-west/582202/ (05/03/2019).

5-Sarah Neville, Uk areas with Stagnant Wages are most anti-EU, Research Shows link between low income growth and Ukip membership, https://www.ft.com/content/fe5c6b4e-32f8-11e6-bda0-04585c31b153 (15/11/2018).